# الاستقلال الذاتي للجامعات السعودية:
# دراسة تحليلية في ضوء الإعلانات والمواثيق الدولية

**ملخص:**

هدف البحث لتقديم دراسة تحليلية عن الاستقلال الذاتي للجامعات السعودية في ضوء بعض الإعلانات والمواثيق الدولية، ولتحقيق ذلك تم استخدام المنهج الوصفي، وعرض البحث واقع الاستقلالية الذاتية للجامعات السعودية في ضوء التشريعات المنظمة، ثم تناول مفهوم الاستقلال الذاتي للجامعات، وجوانبه التي تناولتها الأدبيات، وتشمل الاستقلال الإداري، والاستقلال المالي، والاستقلال الأكاديمي(الحرية الأكاديمية)، ثم تناولت بالعرض والتحليل اعلان الرابطة العالمية للجامعات في مجال استقلال الجامعات والحرية الأكاديمية، وخلصت الدراسة إلى ضعف الاستقلال الذاتي للجامعات السعودية، من خلال تحليل التشريعات التنظيمة وميثاق الرابطة العالمية للجامعات.. وأوصى البحث:

- إعادة النظر في اللوائح والتشريعات التنظيمية المنظمة للجامعات السعودية لتمكينها من الاستقلال الإداري، والمالي.، والأكاديمي

  الجامعات بتلبية احتياجات مجتمعاتها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.
- منح أعضاء المجتمع الأكاديمي بأطيافه حق المشاركة في صنع القرار عن طريق ممثلين منتخبين من قبلهم.
- التزام أعضاء هيئة التدريس بمتابعة المعرفة وتطويرها عن طريق البحث والمناقشة والتدريس.

وأوصى البحث بالقيام بابحاث تتناول الاستقلال الذاتي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ورؤساء الجامعات، وأبرز تحديات الاستقلال الذاتي وكيفية التغلب عليها.

١. إجراء دراسة عن متطلبات الاستقلال الأكاديمي للجامعات وآليات تحقيقها.

٢. إجراء دراسة مقارنة عن الاستقلال الأكاديمي في الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة.

## الإطار العام للبحث:

### مقدمة:

تعد الجامعات إحدى المؤسسات المجتمعية الرئيسة لاحتضان ونشر الفكر الإنساني، ومصدر الاستثمار، وتنمية الثروة البشرية؛ فهي موطنا للعناصر الفاعلة في المجتمع، والتي تضطلع بمسئولية النهوض بالأمة، ومجابهة التحديات التي تواجهها؛ حيث تواجه الجامعات في الدول العربية كغيرها من الجامعات في دول العالم تحديات مجتمع المعرفة؛ الذي يقوم على أساس إنتاج المعرفة؛ وانتشار المعلومات والمعارف وتبادلها باستخدام التقنيات بشكل مكثف، وتجاوز الحدود المكانية والزمنية.

وتواجه الجامعات السعودية- إلى جانب تحديات مجتمع المعرفة، وما يترتب عليه من تغييرات اجتماعية وثقافية واقتصادية- قضية البقاء دون تجديد وتطوير، والعمل في ظل الممارسات التقليدية، كذلك ضعف البنية التحية للبحث العلمي، وانفصاله عن المشكلات الواقعية، وضعف العلاقة بسوق العمل، كذلك تزايد الطابع الدولي ودخول المملكة العربية السعودية في منظمة التجارة العالمية (برقعان والقرشي، ٢٠١٢م، ص ص١١-١٢ ). ولكي تستطيع الجامعات السعودية مواجهة هذه التحديات والقيام بوظائفها المناطة بها؛ كان لازما عليها استثمار القدرات البشرية المتوفرة لديها وإعطاء المجتمع الأكاديمي المزيد من الحرية الأكاديمية، ولكي تتمكن الجامعات من منح مجتمعها الأكاديمي الحرية الكافية لا بد أن تكون هي تمتلك الاستقلال الذاتي في إدارة شؤونها الداخلية دون تدخل من الدولة والمجتمع.

ويعتبر Wooldridge (٢٠٠٥م:ص٥) الاستقلال الذاتي سر النجاح والريادة العالمية لمؤسسات التعليم العالي الأمريكية ؛ فمن خلالها استطاعت الدولة الأمريكية؛ إيجاد بيئة تنافسية بين مؤسساتها المختلفة؛ تقوم على دعائم رؤية استراتيجية واضحة، ووفقاً لآليات إدارية، تتسم بالمرونة والابتكار، مكنتها من استقطاب أفضل القيادات، وأساتذة الجامعات، وبالتالي انتقاء أفضل الطلاب؛ فقد منحتها الاستقلالية الحرية في التعيين والانتخاب، وفي وضع نظم قبول الطلاب، وتحديد رواتب وامتيازات الأساتذة، ومكافأة المتميزين منهم، وحرية تصميم برامجها وفقاً لمتغيرات السوق الدولية المتغيرة، كما مكنها الاستقلال الذاتي من امتلاك برامج تمويل تنافسية؛ تفوقت بها على كافة الجامعات عالميا؛ فهي تملك الحرية التامة في إدارة أصولها المالية، واستثمارها دون تدخل من أي جهات خارجية، وهذا بدوره انعكس على أدائها لوظائفها بمستويات عالية من الإبداع، والابتكار، والمرونة.

وفي ذات السياق أكدت العديد من الدراسات العالمية والمحلية؛ على أهمية الاستقلال الذاتي في تجويد وتحسين الأداء للجامعات، وبالتالي جودة المخرجات؛ فدراسة Waduge (٢٠١١م:ص١١) أشادت بالدور الإيجابي لنظم الحوكمة القائمة على الاستقلالية في تحسين الأداء المالي، والتدريسي، والبحثي للجامعات الأسترالية، كذلك أثبتت دراسة مطر ونور ( ٢٠١٣م )، أن لها دوراً هاماً في تجويد أداء النظم التربوية؛ وبالتالي جودة مخرجاتها؛ فمن خلالها استطاعت جامعة الشرق الأوسط الأردنية- على سبيل المثال- استقطاب أفضل الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، وبالتالي استثمار ثرواتها المالية والبشرية، والوصول للجودة المنشودة. وأكدت Ahmed ( ٢٠١٥م ) على ضرورة منح الجامعات الاستقلال الذاتي منذ الخطوة الأولى نحو تحويل الجامعات إلى جامعات مميزة، وذلك لضمان سير العمل بمرونة تنظيمية عالية، ورؤية استراتيجية واضحة. وتستنتج من Al-shrqi ( ٢٠١٤م ) أن للاستقلال دوراً بالغاً في تحسين أداء الجامعات السعودية؛ فهي تسهم في تحسين إجراءات اتخاذ القرارات، وفي تحديد وتوضيح الأدوار والمسئوليات والنظم المحاسبية، وفي إعطاء الجامعات الحرية في إدارة مواردها المالية والمادية والبشرية، وتسهم أيضاً في توظيف التجهيزات اللوجستية، والنظم المتطورة لتقنيات المعلومات، والاتصالات( ICT ) في الجامعات، وفي تطبيق نظم دقيقة لإدارة وقياس الأداء، ومنحها الحرية الكاملة في عقد الشراكات الأكاديمية والاقتصادية التي تحتاجها لمحاكاة متغيرات السوق الدولية.

وبناء على ما سبق واستجابة لسياسات الإصلاح العالمية؛ سيسعى هذا البحث إلى البحث في مفهوم الاستقلال الذاتي، وعرض بعض من الإعلانات والمواثيق الدولية للاستقلال الذاتي، ومن ثم الخروج بتوصيات ومقترحات لتحقيق الاستقلال الذاتي للجامعات السعودية.

## مشكلة البحث:

بالرغم من التطورات الإيجابية التي شهدها التعليم العالي والمتمثلة في تزايد عدد الجامعات السعودية، وتنوع البرامج والتخصصات العلمية، وإقامة الكراسي العلمية والبرامج البحثية، وتشييد الصروح والمباني والأوقاف، وتوافر الفرص التعليمية والكثير من الدعم المباشر واللغير مباشر في الداخل والخارج، وتطبيق مشروع طموح للابتعاث الخارجي بقرار وزراي ١/٦٠٣ بتاريخ ١٤٢٦/٤/٢٩هـ. ألا أن مؤسسات التعليم العالي لازالت تعاني من الكثير من المشكلات والتي عرضتها دراستي المنيع(٢٠٠٢م: ٧-١٩) و الصايغ(٢٠٠٧م: ٢٢٠-٢٢٧) والمتمثلة في:

- انخفاض في الكفاءة الداخلية والخارجية للجامعات السعودية.
- التصلب والجمود والشكلية سواء في هياكلها وبناءها أو في محتوى برامجها ومناهجها، أوفي الطرق والوسائل التي تعتمدها.
- وانعدام الموازنة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات خطط التنمية الوطنية من العمالة الفنية المؤهلة والمدربة، فسياسات قبول الطلاب في الجامعات لا تقرها خطط التنمية الوطنية، وإنما تقررها القيم الاجتماعية السائدة التي مازالت تفضل الدراسات الأدبية والإنسانية والمهنية والتطبيقية.
- المركزية في صناعة القرارات، حيث تتمركز السلطة في مؤسسات التعليم العالي في أيدي فئة محدودة جدا من القيادات الادارية العليا.
- والاختلال وعدم التوازن في الوظائف التي تضطلع بها مؤسسات التعليم العالي، فمن الملاحظ أن الجامعات السعودية تكاد تقتصر وظيفتها الأساسية على التدريس فقط في حين يلاحظ أن هناك إهمالا واضحا ومخلا لوظيفتي البحث العلمي وخدمة المجتمع. وتؤكد دراستا كعكي (٢٠١٢م:١٠٩) والرويلي (٢٠١٤م:١٠٩) واللتين تناولت أهم التحديات المحلية التي تواجه الجامعات السعوديةإلا أن هذه التحديات لازالت قائمة رغم كل الجهود المبذولة وترجعها إلى ضعف استقلالية الجامعات والمركزية الشديدة في نظام الجامعات.

وفي ذات السياق أكدت دراستا أبو حميد(٢٠٠٧م) و الشريف(٢٠١٥م) إلى ضعف الاستقلال الذاتي للجامعات السعودية ومن صوره ضعف ممارسة القيادات الادارية العليا بالجامعة تفويض السلطات للمستويات الوسطى والدنيا بطريقة فعالة، عدم بحث الجامعات عن مصادر تمويل ذاتية حيث لازالت تعتمد اعتماد رئيسي على ميزانية الجامعة، و ضعف حرية الجامعة في المناقلة بين أبواب الميزانية، وحقها في الاستفادة من فائض الميزانية السنوية التي تقررها الدولة، كذلك ضعف حرية الجامعة في وضع سياساتها باستقلال تام ومراجعة نظامها بصفة دورية، وضعف حرية الجامعة في تعيين القيادات في الجامعة، حيث لا يحق لأعضاء هيئة التدريس والطلاب اختار عمد الكلية. وتضيف Al-shrqi ( ٢٠١٤م )إلى أن من أهم مظاهر هذا ضعف: عدم تمتع القائمين على إدارة الجامعة بالسلطات اللازمة لتحديد طبيعة الشراكات الأكاديمية مع المؤسسات الخارجية المناظرة التي ترتبط معها

بعلاقات شراكة استراتيجية، وعدم استفادتهم من توظيف التجهيزات اللوجستية والنظم المتطورة لتقنيات المعلومات والاتصالات (ICT) سواء في إدارة الأداء أوفي مواجهة المخاطر المحتملة أو في صنع واتخاذ القرار، أو في تفويض السلطات يضاف إلى ماسبق ضعف معدلات مشاركة أعضاء هيئة التدريس والإداريين، والطلاب في صياغة وتطبيق سياسات ولوائح لجامعة.

إن جميع الشواهد والأدلة السابقة تدل على ضعف الاستقلال الذاتي للجامعات السعودية، وهو ما يتعارض مع الإعلانات والمواثيق الدولية، ومع طموحات وآمال أصحاب المصلحة (القيادات الأكاديمية-أعضاء هيئة التدريس-والإداريين-الطلاب-وأولياء الأمور-وأرباب العمل)، وبالتالي لا يتم تناول مشكلات المجتمع وقضاياه بدرجة من الإبداع والابتكار؛ فالاستقلال قرين الإبداع والابتكار الذي هو عصب تميز الجامعات العالمية. ونظراً لندرة الأبحاث والدراسات التي درست الاستقلال الذاتي للجامعات السعودية في ضوء المواثيق والإعلانات الدولية انبثقت فكرة البحث الحالي والذي يدرس مفهوم الاستقلال الذاتي وجوانبه، وتحلل المواثيق والإعلانات الدولية، ومن ثم تحاول تقديم توصيات ومقترحات لتحقيق الاستقلال الذاتي للجامعات السعودية. وتتلخص مشكلة البحث الحالي في الإجابة عن الأسئلة التالية:

**أسئلة البحث:**

١. ما واقع الاستقلال الذاتي للجامعات السعودية في ضوء القوانين واللوائح المنظمة؟
٢. ما أبرز ما جاءت به بعض المواثيق والإعلانات الدولية في مجال الاستقلال الذاتي للجامعات؟
٣. ما التوصيات والمقترحات اللازمة لتحقيق استقلال الجامعات السعودية في ضوء المواثيق والإعلانات الدولية؟

**أهداف البحث:**

١. التعرف على مفهوم الاستقلال الذاتي وجوانبه؟
٢. التعرف على أهم المواثيق والإعلانات الدولية التي تناولت الاستقلال الذاتي للجامعات؟
٣. وضع مجموعة من التوصيات والمقترحات لتحقيق الاستقلال الذاتي للجامعات السعودية في ضوء المواثيق والإعلانات الدولية؟

## أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من كونه يحاول التعرف على مفهوم الاستقلال الـذاتي وجوانبه، والمواثيق والإعلانات العالمية وتنطلق هذه الأهمية من المبررات التالية:

١. قد تسهم نتائج البحث الحالي في مساعدة المسئولين بوزارة التعليم على تحديد السياسات والإجراءات التي تخول الجامعات الحق في تنظيم أعمالها ووضـع هياكلها التنظيمية والوظيفية ولوائحها التي تكفل لها العمـل بفعاليـة وإدارة مواردها البشرية والمادية والمالية وبما يتناسـب مـع أهـدافها وحاجاتهـا وطموحاتها دون تدخل من أي جهة كانت.

٢. من المؤمل أن تساعد نتائج هذا البحث المسئولين في الجامعات على تحديـد الوسائل والتدابير اللازمة لتمكين أعضاء هيئة التدريس من اختيار المقررات الدراسية ومحتوياتها وأنماطها وتجربتها واستخدام الطرق والأسـاليب التـي يرونها مناسبة في التدريس والبحث.

## منهج البحث:

استخدم البحث المنهج الوصفي ، لمناسبته لموضوع البحث؛ حيث يقوم البحث بتحليل الأدبيات التي تناولت الاستقلال الذاتي، وبعض المواثيق والإعلانات العالمية في هذا المجال بهدف ووضع توصيات ومقترحات للاستقلال الذاتي للجامعات السعودية.

مصطلحات البحث:

١. الاستقلال الذاتي: Slef Autonomy

يعرفه Enders and others (٢٠١٢م: ٤): بأنها التحرر مـن هيمنـة الدولة أو الحكومة في تحديد القواعد والمعايير التي تريد أن تحيا من خلالها.

وعرفه *J o h n & others ( 2016:p5 )* بأنها مصطلح يعبر عن العلاقات بين الجامعة والحكومة إداريا وماليا، وعن الجامعة ووحداتها أداريـا وماليـا وأكاديميا.

ويعرف إجرائياً بأنه حرية الجامعة في إدارة شؤونها الإدارية والمالية والأكاديمية دون تدخل من أي جهة خارجية سواء الدولة أو مؤسسات المجتمع. ووفق إطار عام يخدم صالح الجامعة والدولة والمجتمع.

٢. والإعلانات الدولية:

ويقصد بها الإعلانات التي عقدت ونص ميثاقها وبنودها على ضرورة استقلال الجامعات ونادت بها الرابطة العالمية للجامعات.

## الإطار النظري للبحث:

### المحور الأول: الاستقلال الذاتي:

### أولا: الاستقلال الذاتي (المفهوم- الأهمية-الابعاد-النماذج):

تتعدد تعريفات الاستقلال الذاتي للجامعات، وتتعدد مسمياته، وإن كانت جميعها تتفق في المضمون. ومن أبرز مسميات الاستقلال الذاتي: الاستقلال الجامعي-الاستقلال المؤسساتي -الجامعة المستقلة-الحوكمة الفعالة - الحوكمة الذاتية - لا مركزية الإدارة.

وفيما يلي أهم تعريفات الاستقلال الذاتي:

ذكرت دراسةُ الشريف (٢٠١٥ : ٣٩) أنّ Schmank (٢٠٠٠م :٩٦) عرّف الاستقلالية المؤسسية في الجامعات على أنها : تحرُّر الجامعة من جميع القيود الخارجية إداريًّا ؛ بحيث يؤول الحكم إلى الجامعات ، وتحويلها من سلطة الدولة إلى الحكم الذاتي . وتبنِّي نظام بموارد مالية كافية ؛ لتبرير وتمكين سيطرة الجامعة .

وعرفها Palfryman (٢٠٠٢م :٦) بأنها : الجامعات التي تستقل في الحكم والتمويل ؛ بحيث يكون فيها اتجاه ذاتي التعزيز. وتسنُّ دستورها الخاص ؛ بحيث لا تكون عرضة للضغوط من الرعاة المحتملين . ولديها حوافز لتنويع مصادر دخلها .

وعرَّفها Enders and others (٢٠١٢م :٤) على أنها : التحرر من هيمنة الدولة أو الحكومة في تحديد القواعد والمعايير التي تريد أن تحيا من خلالها .

ويُقصد بـ(الاستقلال الذاتي) في هذه الدراسة: حرية الجامعة في إدارة شؤونها الإدارية والمالية والأكاديمية ، دون تدخُّلٍ من أي جهة خارجية ؛ سواءً أكانت الدولة أو مؤسسات المجتمع .

### ثانيا- أبعاد الاستقلال الذاتي:

ويتضمن الاستقلال الذاتي ثلاثة ابعاد أساسية؛ هي:

#### أ- الاستقلال الإداري:

وهو أحد جوانب الاستقلال الذاتي للجامعة، وشرط ضروري لتحقيق الاستقلالية المالية والأكاديمية. فلا يمكن بأي حال من الأحوال فصلُ هذا البُعد عن أبعاد الاستقلال الذاتي -الاستقلال المالي - والاستقلال الأكاديمي- ؛ لأن الهدف لأي مؤسسة -كما يقول رجال

الإدارة – هو : تحقيق الوظائف الفنية . فهدف الجامعات: التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع. وكلها وظائف فنية.

ولا يمكن أن نتصور قيام الجامعة بوظائفها بتميّز إذا لم يتوفر لها استقلال إداري، ولأعضاء هيئة تدريسها حرية أكاديمية؛ فهم في الوقت نفسه الذين يتولون إدارتها (مرسي ،٢٠٠٢م : ٣٦) .

ويقصد بالاستقلال الإداري: أن يكون القرار بشأن التعيين في الجامعة للمناصب العلمية والإدارية هو شأن المؤسسات الجامعية، وأن تخضع الترقيات في السلك الجامعي للمعايير الأكاديمية وحدها، وأن تحدد السلطات الجامعية أية معايير أخلاقية وأدبية، وأن تكون هي المرجع في تحديد مدى توفر هذه المعايير وفي عقاب من يخرجون عليها. وكذلك أن تتولى الجامعة ذاتها قرار تعيين المناصب القيادية في المؤسسات الجامعية، دون تدخل أي سلطة خارجية (عبد العال:٢٠٠٧: ٥٢) .

وتذكر أبو حميد (٢٠٠٧م :٢٠) أنه بالإضافة إلى تشكيل الوظائف القيادية بطريقة ديمقراطية وفقًا لقانون الانتخاب ، فإن الاستقلال الإداري يعني : حرية الجامعة في إدارة شؤونها الداخلية ، ورسْم هياكلها التنظيمية ، وممارسة وظائفها الإدارية الأساس ، ورسْم تشريعاتها وقوانينها واللوائح الخاصة بها . كما يكون لها الحق في تعيين أعضاء هيئة التدريس والموظفين ، أ عزلهم .

ويعني الاستقلال الإداري : أن تُخوَّل الجامعة قانونيًّا بحرية التصرف في إدارة شؤونها ، في حدود إطار قانوني معين .

والمجالات الرئيسة للاستقلال الإداري هي : حرية اختيار الموظفين – حرية اختيار الطلاب – مراقبة المناهج والمعايير – قبول برامج البحث – تخصيص الموارد الداخلية .

ولا يعني الاستقلال الإداري انعزالها عن المجتمع ، ولا الخروج عن نظمه وقوانينه ؛ ولكنه يعني حق الجامعة في إدارة شؤونها الأكاديمية والإدارية والمالية ، ومنشآتها الجامعية من خلال قانونها الخاص؛ لتتمكن أجهزتها الأكاديمية والإدارية والمالية من إدارة ذاتيها، دون أية معوقات أو قيود؛ وذلك على ضوء الالتزام بالقواعد والقيم المنظِّمة للعمل داخل الجامعة، وفي إطار النظم والقوانين العامة في المجتمع، بما يكفل للجامعة تحقيق دورها المأمول بالكفاءة، والفاعلية المرجوة منها (شريف ،٢٠١٢ : ١٠٨ –١٠٩).

وبناء على ما سبق؛ تُعرِّف الدراسة الحالية الاستقلال الإداري بأنه: حرية الجامعة في إدارة شؤونها الداخلية إدارة ذاتية، دون التدخل من أي جهة كانت، مع بقاء مسؤوليتها أمام الهيئات الرقابية والمجتمع، وفق مبدأ المساءلة.

وتتضمن الشؤون الداخلية ما يلي :

- شؤون الموظفين . ويتضمن هذا الجانب : التوظيف ، والإستقطاب ، والترقية ، وفصل الأساتذة ، واختيار وعزل كلٍّ من : العمداء والرؤساء والموظفين الإداريين ، ووضع شروط العمل ، وتحديد رواتب وعلاوات ومكافآت المتميزين من الأساتذة والقيادات والموظفين .
- الشؤون الأكاديمية . ويتضمن هذا الجانب : إجراءات القبول بالجامعة ، واختيار المهنة ، ووضْع قواعد وإجراءات وإعداد وإخراج المناهج والمقررات ، ومتطلبات الدرجات العلمية ، والتراخيص ، والتوسع في برامج الدراسات العليا ، وافتتاح الكليات والأقسام بما يتلاءم مع متطلبات السوق المحلي والدولي .
- الشؤون المالية . ويتضمن هذا الجانب : تحديد مصادر التمويل ، ومستوى التمويل ، ومعايير التمويل ، وإعداد وتخصيص ميزانية الجامعات ، والمُساءلة (المحاسبة) .

ب- الاستقلالية المالية:

يعرّفها سنبلو (٢٠١٠م : ٩٤٩) بأنها : امتلاك الجامعة القدرة والكفاية لتوفير مصادر تمويل أنشطتها ، ودفْع مرتّبات أعضاء هيئة التدريس والعاملين بها . ولذلك فهناك جامعات تموّل نفسها من أوقافها، وما تقدمه من خدمات بحثية وما تحصل عليه من تبرّعات وهبات ، وما يدفعه طلابها ، ومن الدعم الحكومي أيضًا الذي لا تبغي الدولة من وراء تقديمه ممارسة أي ضغوط على الجامعة .

وتعرّفها عباس (١٩٩٨م :٨٠) بأنها : وضْع الجامعة لقواعدها المالية وتصرفها في أبواب الميزانية المعتمدة ؛ من بابٍ إلى بابٍ ، ومن بندٍ إلى بندٍ ، دون تدخُّل من أي جهة.

والاستقلال المالي شرط مهمٌّ للاستقلال الإداري ؛ إذْ لا يمكن أن يتحقق للجامعة الاستقلال الكامل وهي تتلقى التمويل من الحكومة ، أو من أي جهة خارجية ؛ لأنها

سوف تتدخّل بشكل أو آخر في القرارات الجامعية . وهنا تأتي أهمية اعتماد الجامعة على التمويل الذاتي .

إن قدرة الجامعة على تحقيق أهدافها يتوقف بدرجة كبيرة على مدى توفر الموارد المالية التي تمكّنها من التوسع في المباني وتجهيز المعامل وتحديث المكتبات ، ورفع المستوى المادي لأعضاء هيئة التدريس والعاملين . ولا تستطيع الجامعة أن تستقل ماديًّا إلا إذا كان لها مواردها الخاصة ، وهو التحدي الذي يواجهها . ومن هنا كان على الجامعة ضرورة البحث عن مصادر تمويل إضافية ، دون أن يتحمل الطلاب أي زيادة في المصروفات الدراسية ( شريف :٢٠١٢م :١١١) .

وتود الدراسة الحالية الإشارة إلى أن الاستقلال المالي للجامعة يمكّنها من تحديد الميزانية التي تتلاءم مع أهدافها وخططها وبرامجها؛ فمن الملاحظ أن الجامعات في وضعها الحالي لا تتمكن أبدًا من وضْع ميزانيتها وفقًا لتصوراتها ؛ بل تلتزم بالنماذج التي تضعها وزارة المالية وفقًا لميزانية البنود التي يمكن للجامعات الاستغناء عنها وتطبيق أنواع الميزانيات الأخرى ؛ مثل : الميزانية التعاقدية – ميزانية البرامج – ميزانية التخطيط – الميزانية الصفرية ؛ لما أثبته هذه الميزانيات من نجاح في تحقيق أهداف الجامعة وميزانياتها ، مقارنة بموازنة الأبواب ذات الرقابة المستندية .

### ت- الاستقلال الأكاديمي (الحرية الأكاديمية):

تُعرَّف الحرية الأكاديمية على مستويين :

فتعرَّف على مستوى أعضاء هيئة التدريس بأنها : حرية أعضاء هيئة التدريس والطلبة في التعبير عن آرائهم ووجهات نظرهم وأفكارهم ، وفي اختيار مضامين البحث ، وحرية المشاركة في النشاطات الاجتماعية والسياسية ، وحرية المشاركة في صُنع القرار دون تدخُّل من أي جهة .

وتعرَّف على مستوى الجامعة بأنها : حرية الجامعة واستقلالها . وتعتبر حرية الجامعة واستقلالها من المجالات الأساس للحرية الأكاديمية ؛ فلا يمكن أن تمنح الجامعة أعضاء هيئة التدريس حريتهم الأكاديمية ما لم تمتع هي بالقدر اللازم من الاستقلالية . ويندرج تحت هذا المفهوم مجموعة من التعريفات :

يُعرِّفُ swezi الحرية الأكاديمية بأنها : حرية الجامعة واستقلالها ؛ مما يعني حق الجامعة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتجديد الموضوعات الأكاديمية التي تدرسها أو تبحثها ، وتحديد المستويات العلمية التي تريد الوصول إليها ، والطرق التي يتم الوصول بها إلى تحقيق أهدافها ، مع تحديد نوعية وأعداد الطلبة الراغبين في الدراسة في الجامعة (السكران ،٢٠٠١ : ٥٤) .

ويعرِّفها مرسي (١٩٩٢م : ٣٤) بأنها : تمتُّع الجامعة بحرية اختيار نظامها وبرامجها ومناهجها ، وطرائق التدريس فيها ، واختيار هيئة التدريس ، مع عدم وضع قيود على ما تدرّسه الجامعة ، وتوفير الضمانات الكافية للأساتذة ، دون ضغطٍ أو إرهابٍ ، أو تهديد بالفصل أو الطرد والعقوبة .

ويُعتبر تعريف مرسي أشمل من سابقه ؛ لأنه تطرق إلى حرية التدريس ، بالإضافة إلى العمل على توفير الضمانات التي تعمل على توفير جوٍّ من الأمان ؛ ومِنْ ثَمّ زيادة فعالية الحرية الأكاديمية . وعلى الرغم من أهمية تعريف مرسي إلا أنه تعريف عام وغير محدد ، إضافة إلى أنه أغفلَ جانبًا من جوانب الحرية الأكاديمية ؛ وهو : الاستقلال المالي .

ويعرّفها القرني (٢٠١٢ : ٥٩) تعريفًا شاملًا تامًّا ؛ فيرى بأنها : مفهوم يشتمل على مستويين رئيسين :

- الحرية الأكاديمية المؤسسية . وتعني : حماية المؤسسة من التنفيذيين الضاغطين على قراراتها ، وتوجهاتها العلمية والإدارية والمالية . وتعني : حريتها في اختيار أعضاء هيئة التدريس والطلاب ، واختيار مفردات المقررات .
- حرية الأستاذ الجامعي . وتعني : حرية الأستاذ في الكلية أو الجامعة من التسلُّط على فكره وأدائه التدريسي ، وعلى البحث داخل الجامعة وخارجها

الاستقلال الأكاديمي . ويتضمن جانبين :

الجانب الأول: يعبر عن حرية الجامعة الأكاديمية . ويُقصد به : حريتها في اختيار نظامها وبرامجها ومناهجها وطرق التدريس فيها ، وحرية صنع القرارات الدراسية وتطويرها ، وتنظيم الدراسة والامتحانات ، وتحديد نظام التقويم المناسب لطلبتها، وشروط قبولهم وإعدادهم بما يتناسب وإمكاناتها .

والجانب الثاني: يعبر عن حرية عضو هيئة التدريس الأكاديمية . ويُقصد به : حريته في التدريس ، المتمثلة في اختيار محتوى المواد الدراسية التي يدرسها ، ووضْع محتوى هذه المقررات واختيار طرق التدريس الملائمة ، ووسائل التقويم المناسبة للطلبة . بالإضافة إلى حرية اختيار موضوعات الجامعية ، وفتح المجال أمامه للمساهمة في خدمة المجتمع المحلي ؛ وذلك في إطار الثوابت والتطورات التقنية والعلمية ، مع مراعاة الضوابط الشرعية للمجتمع المحلي .

**أهمية الاستقلال الذاتي:**

**تبرز أهمية الاستقلال الذاتي وكما ذكرJ o h n & others(2016, p12) في أنها:**

١. **تعزز دور الجامعات المحوري في مجتمع المعرفة ومثلث المعرفة، نتيجة لما يتاح لها من استقلال ذاتي.**

٢. **تخريج طلاب ذوي المهارات رفيعة للتوظيف، نتيجة لما يتاح للجامعات من استقلال أكاديمي.**

٣. **وتعزيز البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية والعملية والابتكار.**

٤. **توليد بيئة مؤسسية تنافسية بين كوادر العاملين والطلاب.**

٥. **المساهمة في المكانة الوطنية من خلال المشاركة في المسابقات الدولية، وفي التنمية المحلية والإقليمية والوطنية، والتفاعل مع عالم التجارة والصناعة في شراكات فعالة، ودعم الحكومة من خلال البحوث والاستشارات،وخلق قيمة مقابل المال، والوفاء بعدد لا يحصى من الأهداف الأخرى نظرا لما يكسبها الاستقلال االذاتي من صلاحيات إدارية.**

**٣-نماذج الاستقلال الذاتي:**

**يحدد Jensen (٢٠٠١) نماذج الاستقلالية الإدارية تبعًا لدرجة تدخل الدولة في شؤون الجامعات إلى :**

١. **النموذج السياسي: وهو نموذج الجامعة غير المتمتعة نهائيًّا بالاستقلال ، والخاضعة لمراقبة الدولة . وتحكم الدولةُ الجامعة مركزيًّا . وفي ما يلي عرْضٌ لأهم جوانب هذا النموذج :**

أ- **تسيطر الدولة على الجامعة .**

ب- **تتم مساءلة الجامعة من قِبَل السلطات السياسية .**

ت- يتم تقييم الجامعات على أساس الفعالية السياسية .

ث- مركزية القرار .

ج- التغيير يتبع التغيير السياسي .

ح- في حال وجود ضغط على الدولة فإنها تترك القرارات التقنية للجامعة .

٢. النموذج البيروقراطي: وهو نموذج الجامعات التي تتمتع بالاستقلالية الأكاديمية التقليدية، و في ما يلي أبرز معالم هذا النموذج :

أ. إدارتها تقليدية .

ب. يسيطر على الإدارة في ضوء هذا النموذج قادةُ الجامعة الأكاديميون .

ت. اتخاذ القرار تقليدي ومتخصص .

ث. يتم تقييمها ومساءلتها في حدود القواعد المحددة مسبقا .

٣. النموذج المهني: وهو نموذج الجامعات النى تتمتع بشبه استقلالية . وفي هذا النموذج تواجه الجامعات تحدي احتكار السلطة والسيطرة من الدولة. و فيما يلي أبرز معالم هذا النموذج :

أ. صُنع القرار يتم التفاوض عليه وسريانه بعد التشاور .

ب. تتابعها الجهاتُ القائمة على صناعة السياسات واهتمامات الجامعات.

ت. تتم المشاركات المجتمعية من خلال مجموعات .

ث. يعتمد تدخل الحكومة على المفاوضات مع القوى الأخرى الموجودة .

ج. استقلال الجامعات يتم التفاوض عليه ، ويكون نتيجة لتوزع الاهتمامات والقوى .

٤. النموذج الجماعي: وفي هذا النموذج تتمتع الجامعة بالاستقلالية الكاملة وفيما يلي أبرز معالم هذا النموذج :

أ. دور الدولة وغيرها من الهيئات العامة في حدِّه الأدنى، والجامعات هي من تقدم الخدمات.

ب. معايير التقييم تعتمد على : الكفاءة ، والمرونة الاقتصادية ، والصلاحية .

ت. شكل السيطرة المؤسسية: مؤسسة في سوق تنافُسي.

ث. التغيير يعتمد –إلى حدّ كبير– على البيئة.

ج. التدخُّل المباشر من قِبَل الدولة قليل.

ح. الاستقلال الذاتي يعتمد على مدى قُدرة الجامعة على البقاء.

## ثانيا: واقع الاستقلالية الذاتية للجامعات السعودية في ضوء التشريعات المنظمة:

تتفق الادبيات على أن الجامعة يناط بها القيام بثلاث وظائف أساسية: وهي التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وتتوقف قدرة الجامعات على أداء وظائفها بمدى تمتعها بالاستقلال الذاتي الذي يعزز قدرتها على خدمة مجتمعاتها. إلا أن الواقع يشير إلى أن الأنظمة والتشريعات الحاكمة للجامعات السعودية يمثل أكبر عائق أمام توفير الحد الأدنى من الاستقلال الذاتي.

وبتحليل التشريعات التنظيمية للجامعات السعودية نجد أن الجامعات السعودية لاتملك صلاحية وضع لوائحها التنظيمية وانما تصدر عن مجلس التعليم العالي وفقا للمادة (١٥). ووفق للمادة (٦) لاتملك صلاحية تعديل أسماء الكليات والمعاهد ومراكز الأبحاث والعمادات والمركز المساندة إلا بقرار من مجلس التعليم العالي، وفي المادة (٧) فإنه لايحق للجامعة افتتاح كليات أو مراكز أبحاث في غير مقر الجامعة إلا بقرار من مجلس التعليم العالي، ووفق للمادة (٨) فإنه لايحق للجامعة افتتاح أقسام جديدة إلا بقرار من مجلس التعليم العالي. وتقر المادة (١٠) على أنه لايحق للجامعة افتتاح وحدات جديدة ولا حتى تغيير أسماءها إلا بقرار من مجلس التعليم العالي. ووفقا للمادة (١٥) من نظام التعليم مجلس التعليم العالي والجامعات فإن الجامعات لاتملك صلاحية وضع اللوائح المنظمة للتعيين أعضاء هيئة التدريس ورواتبهم ومكافائتهم او فصلهم؛ فهي تصدر من مجلس التعليم العالي بالتعاون مع ديوان الخدمة المدنيةووزارة الاقتصاد، وكذلك مكافاءة الطلاب واعاناتهم. ووفقا للمادة (٢٨) فإنه لايحق للقسم إقرار الكتب التي تدرس في القسم الا بقرار من المجلس العلمي وجلس الجامعة. ونلاحظ أيضا أنه في المادة الثانية أشار الى تمتع كل جامعة بشخصية معنوية ذات ذمة مالية تعطيها حق التملك والتصرف والتقاضي؛ إلا أنه في المادة (٥٤) ناقض هذه المادة بأنه لايحق للجامعة التصرف في العوائد من الخدمات العلمية والبحثية والتصرف في الأوقاف والتبرعات والمنح والوصايا إلا في إطار القواعد التي يحددها مجلس التعليم العالي، كما

تحدد بقرار من مجلس الوزارء مكافاءة حضور جلسات مجلس التعليم العالي ومجالس الجامعات والمجالس العلمية. ولايحق لها الاستفادة من فائض الميزانية السنوية أو المناقلة بين بنود وابواب الميزانية وفق ما تقتضيه مصلحة العمل(أوبو حميد،٢٠٠٧م،ص٥). كما يتم تعيين القيادات في الجامعات السعودية بالتعيين وليس وفق للمبدأ الانتخاب(الشريف:٢٠١٥م: ص١١٩). وقد ترتب على هذا النظام العديد من المشكلات التي يوجزها كلا من(المنيع،٢٠٠٢م: ٧) و (الصايغ،٢٠٠٧م: ٢٢٠) و(كعكي ،٢٠١٢: ١٠٩) والرويلي(٢٠١٤، ١٠٩) في الأتي:

١. انخفاض الكفاءة الداخلية والخارجية للجامعات السعودية، وتبدو هاتين الظاهرتين واضحتين من خلال ارتفاع نسبة الرسوب والتسرب والاختلال القائم بين مخرجات الجامعات السعودية وكليات التقنية ومتطلبات خطط التنمية، وذلك بسبب البيروقراطية الشديدة وطول الإجراءات التي يجب أن تتخذها الجامعات بوحداتها المتعددة والكثير لاحداث أي تغيير في أدائها التدريسي والبحثي وخدمة الجتمع، وقد ظهر ذلك واضحا في المواد المتعلقة بافتتاح الكليات والاقسام ومراكز الأبحاث والاقسام وكذا إقرار الكتب التدريسية.

٢. التصلب والجمود والشكلية سواء في هيالكها أوبنائها أومحتوى برامجها ومناهجها أو في الطرق والوسائل التي تعتمدها؛ لإنها خاضعة للنظام واحد وهو نظام مجلس التعليم العالي والجامعات، الذي لايتيح للجامعات فرصة التغيير والابداع والابتكار وخلق هوية خاصة بكل جامعة تميزها عن غيرها.

٣. الاختلال وعدم التوازن بين الوظائف التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي، فمن الملاحظ أن الجامعات السعودية تقتصر وظيفتها على التدريس فقط في حين يلاحظ اهمال واضح ومخل لوظيفتي البحث العلمي وخدمة المجتمع، ومما يؤيد هذه الملاحظة نقص المخصصات المالية للبحث العلمي فنجد مثلا أنه يصرف للباحث الرئيس من حملة الدكتوراه مبلغ ١٢٠٠ريال شهريا في حين يصرف للباحث المساعد من حملة الماجستير مكافاة ٣٠ريال للكل ساعة وبما لايزيد عن ٨٠٠ريال شهريا(لائحة البحث العلمي:١٤١٩ه) وهي مخصصات قليلة جدا إذا ما قورنت بالنفقات الإدارية ومخصصات الأبحاث في جامعات الدول المتقدمة. ومماىؤيد أيضا هذه المشكلة غياب السياسات المنظمة لابحاث التي تعتمد على المشاركة بين أعضاء هيئة التدريس وبعضهم البعض وبينهم وبين القطاع العام والخاص.

٤. عدم مواكبة الجامعات السعودية للتطور العلمي والتقني والمتمثل في تميز برامجها بالتنوع ومواكبة التطورات العلمية والتقنية.

٥. عدم اعتماد معايير الكفاءة والاقتدار والتميز في اختيار القادة الإداريين انما تتداخل مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والشخصية في عملية الاختيار مما ينتج عنه انعكاسات سلبية على معنوية وانتاجية العاملين في تلك المؤسسات وعلى المناخ التنظيمي بصفة عامة.

## المحور الثاني: الإعلانات والمواثيق الدولية في الاستقلالية والحرية الأكاديمية:

### الإعلان العالمي للحرية الأكاديمية، واستقلالية الجامعات، وتحملها لمسئولياتها الاجتماعية" *Statement on Academic Freedom, University Autonomy and Social Responsibility*

لقد عقدت "منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة" **United Nations Educational, Scientific & Cultural Organization (UNESCO)** في عام ١٩٥٠م مؤتمراً دولياً هاماً بمدينة نيس **Nice** (فرنسا) اشترطت فيه جامعات العالم المختلفة ثلاثة مبادئ أساسية متكاملة يجب أن تلتزم بها أي جامعة، وهي تحديداً ما يلي:

١- الحق في السعي نحو بناء المعرفة كهدف نهائي منشود في حد ذاته، وإتباع كافة المداخل الممكنة للبحث عن الحقيقة.

٢- التسامح مع تباين الآراء ووجهات النظر، والتحرر من ربقة التدخلات السياسية.

٣- التزام الجامعات كمؤسسات اجتماعية من خلال أنشطتها المتنوعة للتعليم، والبحث العلمي بنشر مبادئ الحرية والعدالة، والكرامة والتضامن الإنساني فضلاً عن تقديم المساعدة المادية الملموسة، والمعنوية المتبادلة على الصعيد العالمي.

وبالطبع، فقد مر الآن قرابة نصف قرن على ذلك تغير خلالها الكثير في ظل بروز أنماط جديدة غير مسبوقة للتعليم العالي، وزيادة أعداد الجامعات، وأعضاء هيئة التدريس والطلاب، ناهيك عن المكانة المرموقة التي أصبحت تشغلها الجامعات بمجتمعنا المعاصر، وبزوغ فجر اقتصاد عالمي جديد بكل ما يحمله ذلك من إيجابيات ومخاطر سلبية جلبت معها المزيد من المسئوليات الإضافية ذات الصبغة المادية الملموسة في الوقت نفسه الذي سعت فيه الجامعات جاهدةً إلى الوفاء بالتزامها التاريخي بتبني قيم،

وممارسات العالمية، والتعددية، والإنسانية. وإضافةً إلى ما سبق، شهد القرن العشرين- أيضاً- نمواً هائلاً، وغير مسبوقاً في المعرفة، وأنشطة البحث العلمي التي زادت معدلات انتشارها عالمياً.

ومن هذا المنطلق؛ لم يكن مستغرباً أن ينيط مجتمعنا المعاصر العديد من المسئوليات الكبرى بالجامعات بهدف تمكينها من المشاركة الفاعلة في دفع عجلة الجهود الإنسانية المشتركة للتقدم الإنساني في شتى أبعاده الاجتماعية، والاقتصادية، والتقنية، والثقافية المختلفة جنباً إلى جنب مع الاستجابة للمشكلات الكونية الكبرى التي يعاني منها الإنسان المعاصر، من قبيل: مشكلة الحفاظ على البيئة، والقضاء على الفقر، والعنف، والإقصاء والتهميش الاجتماعي. ونتيجةً لذلك؛ ليس مستغرباً أن ينظر إلى الجامعات كأداة فعالة للوفاء بالاحتياجات الفعلية لمجتمعنا المعاصر إضافةً إلى مواكبة، وتوجيه دفة التغيرات الجذرية المتسارعة- سواء في الحاضر، أو المستقبل.

وكقاعدة عامة، يمكن القول بأن مسيرة التطور الإنساني، والتراكم المستمر للمعرفة يعتمدان بشكل أساسي على التحلي بالحرية اللازمة للفحص والتقويم، والاستقصاء، وطرح التساؤلات. ومن هذا المنطلق؛ تعد الحرية الأكاديمية **Academic Freedom**، واستقلالية الجامعات**University Autonomy** على درجة كبيرة من الأهمية لتحقيق هذا الهدف المنشود. كما يلاحظ كذلك أن الجامعات لا يجب أن تكتفي أبداً بالانعزال عن الواقع في أبراجها العاجية بحيث تنشأ لمجرد مؤسسات قائمة بذاتها، أو حتى بغرض البحث عن المعرفة. وبدلاً من ذلك، يجب أن تركز الجامعات دائماً على تحقيق العديد من الفوائد الإيجابية الملموسة سواء للإنسانية، أو المجتمع انطلاقاً من التزامها بخدمة المجتمع، والمساهمة في تحقيق الصالح العام للإنسانية في شتى المجالات المختلفة.

وإضافةً إلى ما سبق، تبرز على السطح كذلك حقيقة أن الحرية الأكاديمية القائمة على مبادئ حرية البحث العلمي والتدريس فضلاً عن حرية الطلاب في التعلم، واستقلالية الجامعات لا تمثل أبداً مجرد امتيازات تتمتع بها الجامعات؛ بل مجموعة من المتطلبات القبلية الأساسية الواجب توافرها سلفاً لتمكين الجامعات من الاضطلاع بأدوارها كمؤسسات علمية، وتربوية داعمة للتعلم. وعلى هذا الأساس؛ يجب على كافة أعضاء هذه المؤسسات الجامعية المساهمة إيجاباً في الوفاء بالاحتياجات، والاضطلاع بالمسئوليات التي يلقيها على عاتقهم المجتمع.

*وبشكل أكثر تحديداً، تنص المادة السادسة والعشرين من* وثيقة "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" ***Universal Declaration of Human Rights***، والمادتين الثالثة عشرة والخامسة عشرة من وثيقة "الميثاق العالمي للحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية" ***International Covenant on Economic, Social and***

*Cultural Rights* الصادرتين- على الترتيب- عن الجمعية العامة لـ "الأمم المتحدة" United Nations (UN) في عامي ١٩٤٨ و١٩٦٦م على أن "لكل إنسان الحق في التعليم. ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى، والأساسية- على أقل تقدير- مجانياً. كما يجب أن يكون التعليم الأولي إلزامياً. وينبغي كذلك تعميم التعليم الفني والمهني، وتيسير القبول بالتعليم العالي على قدم المساواة للجميع على أساس مبادئ الجدارة، والكفاءة"؛ الأمر الذي يبرز بدوره أهمية تنمية الشخصية الإنسانية المتكاملة فضلاً عن تدعيم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والحفاظ على السلام بما يمكن كافة بلدان العالم المختلفة من الوفاء بتعهداتها بـ "احترام حرية البحث العلمي، والنشاط الإبداعي".

ومن هذا المنطلق؛ ليس مستغرباً أن تشهد الآونة الأخيرة زيادة ملحوظة في معدلات تكرار تأكيد المجتمع الأكاديمي الدولي في مناسبات عديدة على أهمية الالتزام بالمبادئ الأساسية التي يرتكز على دعائمها إنشاء الجامعات، والتي تشكل عادةً أساساً متيناً تقوم عليه مساهمتها في تحقيق الصالح العام للمجتمع، والإنسانية على نحو ما ظهر جلياً في بيانات، ووثائق الإعلانات العالمية المتتالية حول الحرية الأكاديمية، واستقلالية الجامعات الصادرة- على الترتيب- بمدن سيينا Sienna (إيطاليا) في عام ١٩٨٢م، وليما Lima (بيرو) في عام ١٩٨٨م، وبولونيا Bologna (إيطاليا) في عام ١٩٨٨م، ودار السلام Dar Es Salaam (تنزانيا) في عام ١٩٩٠م، وكمبالا Kampala (أوغندا) في عام ١٩٩٠م، وسينايا Sinaia (رومانيا) في عام ١٩٩٢م، وإرفورت Erfurt (ألمانيا) في عام ١٩٩٦م، وإعلان عَمان(الأردن) في عام ٢٠٠٤م.

وبالتوازي مع ذلك، أبرزت- أيضاً- توصيات الارتقاء بالمكانة المهنية لأعضاء هيئة التدريس العاملين بمؤسسات التعليم العالي التي تم تبنيها في جلسة العمل التاسعة والعشرين ضمن فعاليات المؤتمر العام لـ "منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة" (UNESCO) المنعقد بالعاصمة الفرنسية باريس Paris بتاريخ الحادي عشر من نوفمبر من عام ١٩٩٧م- بشكل خاص- أهمية التزام الجامعات بمبادئ الحرية، والاستقلالية الأكاديمية. ومن هنا؛ يبدو من المناسب حالياً إعادة التأكيد مرة أخرى على أهمية الالتزام الصارم بهذه المبادئ، والتقاليد الأكاديمية الراسخة بالتزامن مع عقد "منظمة اليونسكو" (UNESCO) مؤخراً لـ "المؤتمر الدولي حول التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين" *World Conference on Higher Education in the Twenty-First Century* بمقرها الرئيسي بالعاصمة الفرنسية باريس Paris خلال الفترة الممتدة بين يومي ٥-٩ أكتوبر من العام الحالي (١٩٩٨م) بمشاركة ما يزيد عن ١٨٠ من بلدان العالم المختلفة فضلاً عن ممثلين عن المجتمع الأكاديمي حول العالم-

بما في ذلك: أعضاء هيئة التدريس، والطلاب، وغيرهم من الفئات والشرائح الأخرى من أصحاب المصالح في تطوير منظومة التعليم العالي.

وعلى هذا الأساس؛ يصبح منطقياً مواصلة التربويين لجهودهم الدؤوبة الرامية إلى بلورة معالم "عقد اجتماعي" Social Contract جديد يحدد بدقة طبيعة المسئوليات، والحقوق، والالتزامات المشتركة الملقاة على عاتق كل من الجامعة، والمجتمع بما يمكن الاثنين من تعبئة الجهود، ومواجهة تحديات الألفية الجديدة ارتكازاً على دعائم ما يلي:

١- مبدأ الاستقلالية المؤسسية Institutional Autonomy الذي يشير إلى درجة الاستقلالية الواجب توافرها للجامعة بعيداً عن التدخلات الخارجية بما يمكنها من إدارة بناها التنظيمية الداخلية، ونظمها للحوكمة، وآلياتها الداخلية لتوزيع الموارد والمخصصات المالية، والحصول على الدخل المالي المطلوب من مصادر أخرى بخلاف التمويل الحكومي، والتعاقد مع العاملين وأعضاء هيئتها التدريسية، وتحديد المتطلبات الدراسية فضلاً عن السماح بحرية التعليم، والبحث العلمي.

٢- مبدأ الحرية الأكاديمية Academic Freedom الذي يشير إلى مقدار الحرية التي يتمتع بها أعضاء المجتمع الأكاديمي- سواء من الباحثين، أو أعضاء هيئة التدريس، أو الطلاب- بما يمكنهم من متابعة أداء أنشطتهم العلمية، والبحثية بما يتفق مع إطار العمل المحدد لها سلفاً بواسطة هذا المجتمع فيما يتعلق باحترام القواعد الأخلاقية، والمعايير الدولية بدون التعرض لأية ضغوط خارجية.

٣- ترتبط الحقوق Rights دائماً بالالتزامات Obligations التي تمثل في جوهرها واجبات ملقاة على كاهل الأفراد، والجامعة التي ينتسبون إليها فضلاً عن الدولة، والمجتمع.

٤- تتطلب الحرية الأكاديمية التزام كافة أعضاء المجتمع الأكاديمي على المستوى الفردي بقيم التميز، والابتكار، وتوسيع آفاق المعرفة عبر بوابة البحث العلمي فضلاً عن تداول نتائجه عبر أدوات التعليم، والنشر العلمي.

٥- تتطلب الحرية الأكاديمية- أيضاً- تحمل الأفراد، والمجتمع الأكاديمي للمسئولية الأخلاقية عن إجراء البحوث العلمية عبر المشاركة معاً في تحديد أولويات ما يتم إجرائه من بحوث علمية إضافةً إلى الأخذ بعين الاعتبار المضامين العملية المحتملة لنتائجها بالنسبة للمجتمع، والإنسانية.

٦- بالنسبة للجامعة؛ فإنها تلتزم بأن تبرز للمجتمع الذي توجه فيه دعمها القوي للالتزام الجماعي بالجودة والقيم الأخلاقية، ومبادئ العدالة والمساواة والتسامح،

وصياغة وتطبيق المعايير المقننة- سواء كانت أكاديمية في حالة التعليم والبحث العلمي، أو إدارية في حالة عملياتها التنظيمية- فضلاً عن الوفاء بمتطلبات المحاسبية تجاه المجتمع، والتحقق الذاتي من الجودة، وتطبيق عمليات المراجعة المؤسسية، والالتزام الصارم بقيم النزاهة، والشفافية في تطبيقها لنظم الحوكمة الذاتية على المستوى المؤسسي.

٧- يجب على السلطات التنظيمية، وأصحاب المصالح بكلا القطاعين العام والخاص الالتزام على قدم المساواة بالحيلولة دون أية تدخلات استبدادية في عمليات صنع واتخاذ القرار، وتوفير وضمان تطبيق الظروف والأوضاع المناسبة للالتزام بالمعايير المعترف بها عالمياً لممارسة الحرية الأكاديمية بواسطة أعضاء المجتمع الأكاديمي على المستوى الفردي فضلاً عن تطبيق مبادئ استقلالية الجامعات على المستوى المؤسسي.

٨- يجب على السلطات التنظيمية، وأصحاب المصالح بكلا القطاعين العام والخاص، وما يمثلونه من مصالح مختلفة- بشكل خاص- الإقرار بالتزام منظومة العمل الأكاديمي بشكل بديهي بالعمل على تقدم المعرفة جنباً إلى جنب مع تنمية روح التأمل، والنقد، وطرح التساؤلات، واختبار صحة الأفكار المتوارثة والحقائق الراسخة علمياً. كما يجب كذلك مراعاة التنوع في التعبير عن الآراء التي يتم تكوينها استناداً إلى الرؤى، أو البحوث العلمية التي ربما تتناقض في أغلب الأحيان مع القناعات المسبقة الشائعة عملياً، أو التي يتم الحكم عليها سلفاً باعتبارها قناعات غير مقبولة، أو لا يمكن التسامح معها على الإطلاق.

٩- في ضوء ما سبق؛ يجب على الهيئات، والمؤسسات المجتمعية المختلفة دعم الجامعة في الاضطلاع بمسئولية تقدم المعرفة جنباً إلى جنب مع تحقيق المصالح الخاصة التي ينشدها أصحاب المصالح بما يمكنها من الوفاء بمتطلباتها التعاقدية المختلفة، وتقديم الخدمات المطلوبة إضافةً إلى تحقيق التكامل بين الصالح العام للمجتمع، والمصالح الخاصة دون التضحية بقيم البحث العلمي، والحرية الأكاديمية، واستقلالية الجامعات.

١٠- يجب على الجامعة تحمل المسئولية كاملةً أمام المجتمع عن كافة الخيارات، والأولويات التي تحددها لنفسها بكل حرية في إطار مساعيها الرامية إلى الارتقاء بمسيرة تقدم المعرفة، ودفع عجلة التنمية في المجتمع الذي يتوجب عليه- بدوره- الإقرار صراحةً بدوره المحوري في توفير الوسائل المناسبة لتحقيق ذلك الهدف المنشود. وبالتالي؛ يجب على المجتمع توفير قدر كافي من الموارد اللازمة للوفاء بالتوقعات المنشودة من الجامعة- وبخاصةً التي تتطلب توافر

التزام تجاهها على المدى الطويل مستقبلاً حتى تحقق فوائدها الإيجابية المطلوبة كاملةً (كما هو الحال مثلاً في البحوث الأساسية/النظرية).

١١- يمثل الالتزام بنقل، وتقدم المعرفة هدفاً رئيسياً يجب السعي إلى تحقيقه عملياً عبر الالتزام بقيم الحرية الأكاديمية، واستقلالية الجامعات. ولما كانت المعرفة تتميز عادةً بطابع عالمي؛ فإن ذلك ينطبق- أيضاً- على حالة هذا الالتزام. ولكن في الواقع العملي التطبيقي، يلاحظ أن الجامعات غالباً ما تسعى إلى الوفاء بهذا الالتزام من منظور يقتصر بشكل أساسي على المجتمعات التي تقع فيها جغرافياً. وعلى هذا الأساس؛ ليس مستغرباً أن تساهم هذه المجتمعات المتنوعة- سواء كانت ثقافية، أو إقليمية، أو وطنية، أو محلية- بالتعاون مع الجامعة في تحديد الشروط التي يمكن في ضوئها الاضطلاع بهذه المسئوليات فضلاً عن تحديد الوسائل، والآليات الإجرائية المناسبة لذلك عملياً.

١٢- تتميز المسئوليات التي يتم الاضطلاع بها على مستوى المجتمع "الوطني" National بالقابلية للتعميم بما يتجاوز النطاق المحدود لحدوده الفيزيقية. ومنذ بداياتها التاريخية الأولى وحتى تاريخه نادت الجامعة دائماً بتبنيها على المستوى الفكري- على أقل تقدير- لمبادئ "الكونية" Universalism، و"العالمية" Internationalism على نحو ساهم بقوة في إيمانها، وتمسكها الراسخ بقيم الحرية الأكاديمية، واستقلالية الجامعات التي تطورت في إطار السياق التاريخي لهذا المجتمع الوطني. ولكي تتمكن الجامعات من خدمة مجتمعها العالمي؛ فإنه يجب عليها أولاً النظر إلى الحرية الأكاديمية، واستقلالية الجامعات باعتبارها تمثل حجر الزاوية لتدشين هذا "العقد الاجتماعي" Social Contract الجديد الذي يتبنى قيماً مشتركة للإنسان، ويسعى جاهداً إلى الوفاء بتوقعات عالم كوني جديد تذوب فيه سريعاً الحدود القومية الفاصلة بين بلدان العالم المختلفة.

١٣- يجب على ممارسات الحرية الأكاديمية، واستقلالية الجامعات التي يتبناها البعض عدم التأثير سلباً في سياقات التعاون الدولي عبر دفعهم إلى الهيمنة الفكرية على الآخرين من منظور غير ديمقراطي على الإطلاق. وعلى النقيض من ذلك، يجب على الحرية الأكاديمية، واستقلالية الجامعات التحول إلى وسائل فعالة لتدعيم مبادئ التعددية، والتسامح، والتضامن الأكاديمي بين مؤسسات التعليم العالي فضلاً عن أعضاء هيئة التدريس، والطلاب على كلا المستويين الفردي، والمؤسسي- على حد سواء.

١٤- في ظل ما يشهده عالمنا المعاصر من تحول الروابط، والعلاقات، والالتزامات المتبادلة بين المجتمع، والجامعة إلى صيغ، وقوالب جديدة أكثر تعقيداً، ومباشرةً، وتطوراً؛ يبدو جلياً أنه من المرغوب فيه مواصلة السعي نحو العمل

مستقبلاً على صياغة معالم "ميثاق دولي" International Charter معترف به عالمياً لتحديد ماهية الحقوق، والالتزامات المشتركة التي تحكم العلاقة بين المجتمع، والجامعة- بما في ذلك: إبراز الآليات الرقابية المناسبة لدعم تطبيقه عملياً.

**الدراسات سابقة:**

١. قام كلا من أبو حشيش والبسام(٢٠٠٧م) بدراسة هدفت إلى التعرف على المعايير المقترحة للحكم على درجة ممارسة الاستقلالية الداخلية ممثلة في الحرية الأكاديمية، والتعرف على درجة ممارسة أعضاء التدريس بالجامعات الفلسطينية لها، والتعرف على الفروق بين استجابات أعضاء هيئة التدريس لدرجة ممارستها باختلاف متغير الجامعة، متغير الخبرة، متغير الجنس، ولتحقيق هذه الأهداف استطلعت الدراسة عينة مكونة من ١٨٦فردا من أعضاء هيئة التدريس بثلاث جامعات فلسطينية-جامعة الأقصى،الجامعة الإسلامية، وجامعة الأزهر. وتوصلت الدراسة إلى ستة معايير للحكم على درجة ممارسة الاستقلالية الداخلية هي: حرية تطوير ونقل المعرفة،وحرية التدريب والتقويم، وحرية التعبير عن الرأي، وحرية الاشتراك في الإدارة واتخاذ القرار، وحرية ممارسة الحقوق السياسية والمدنية، وحرية التواصل مع المجتمعين المحلي والعالمي. كما توصلت إلى درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية لحرية تطوير ونقل المعرفة، وحرية ممارسة الحقوق السياسية والمدنية منخفضة، في حين أن درجة ممارستهم لحرية التدريس والتقييم والتعبير عن الرأي، وحرية الاشتراك في الإدارة واتخاذ القرار، والتواصل مع المجتمعين المحلي والعالمي متوسطة، وقد كشفت الدراسة عن عدم رضا أعضاء هيئة التدريس عن ممارستهم للحرية الأكاديمية حيث لم تصل في أي معيار من المعايير المقترحة الى مستوى الجودة الذي حددته الدراسة بـ٨٠ فأكثر. كما توصلت إلى عدم وجود أثر دال للمتغير الجامعة على استجابات أعضاء هيئة التدريس، في حين كان للمتغير الخبرة أثر دال لصالح الأكثر خبرة على استجابات

أعضاء هيئة التدريس في المعيار الرابع بينما لا يوجد اثر دال في باقي المعايير، كما وجد أثر دال للمتغير الجنس لصالح الذكور على استجابات أعضاء هيئة التدريس في المعيارين الأول والثاني،بينما لايوجد اثر على باقي المعايير.

٢. و أجرت أبو حميد(٢٠٠٨م) دراسة هدفت إلى التعرف على الوضع الراهن للاستقلالية الخارجية والاستقلالية الداخلية بالجامعات السعودية، والتعرف على أهم مقترحات تفعيلها، ولتحقيق أهداف الدراسة استطلعت رأي ٤٩١ من عمداء ووكلاء ورؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس السعوديين ذكورا وإناثا بثلاث جامعات سعودية هي جامعة الملك سعود وجامعة الملك عبدالعزيز وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وأظهرت نتائج الدراسة أن الجامعات تمتعها بدرجة متوسطة من الاستقلالية الخارجية والداخلية؛ فمن مظاهر الاستقلال الإداري توفرا حق الجامعة في تعيين أعضاء الهيئة التدريسية والإداريين والعاملين فيها، وحقها في تحديد شروط قبول الطلبة والطالبات الملتحقين بها، وحقها في تحديد مستويات الدرجات العلمية التي تمنحها، وتمتع مجالس الأقسام بصلاحيات التامة في تحديد المناهج الدراسية، والكتب المقررة التي يتم تدريسها بالقسم، ومن اقلها توفرا ممارسة الادارية العليا بالجامعة تفويض السلطات للمستويات الوسطى والدنيا بطريقة فعالة، وتمتع الجامعة بنظام إداري مرن، كذلك فمن أكثر مظاهر الاستقلال المالي توفرا وجود ميزانية خاصة بكل جامعة، وإعداد مشروع الميزانية، وعدم وجود قيود فيما يتعلق بقبول مصادر تمويل غير حكومية، ومن أقل مظاهر الاستقلال المالي توفرا في الجامعات بحث الجامعات عن مصادر تمويل ذاتية حيث لازالت تعتمد اعتماد رئيسي على ميزانية الجامعة، وحرية الجامعة في المناقلة بين أبواب الميزانية، وحقها في الاستفادة من فائض الميزانية السنوية التي تقررها الدولة، ومن مظاهر الاستقلالية الداخلية حرية عضو هيئة التدريس في اختيار موضوعات أبحاثه العلمية التي يجريها، وحقه في نشر نتائج تلك البحوث،كذلك حقه في اختيار طرق التدريس التي يراها ملائمة، ومشاركته ومناقشته البرامج العلمية، وحقه في الإسهام في النشاطات والخدمات التطوعية داخل المجتمع ومن أقل مظاهر حرية عضو هيئة التدريس توفرا حقه في اختيار عميد الكلية. وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن من أهم المقترحات التي من شأنها تفعيل الاستقلالية الداخلية والخارجية، تفعيل مشاركة أعضاء هيئة التدريس في صنع القرارات الجامعية المتعلقة بأقسامهم، وتشجيع إصدار المجلات العلمية، اعتماد نظام الانتخاب عند اختيار المرشحين للقيادات العليا، رفع الوعي بأهمية الحرية الأكاديمية في تحقيق أهداف الجامعة وإعادة النظر في النصوص القانونية من نظام الجامعات السعودية لتمكين الاستقلالية الداخلية والخارجية فيها.

٣. وتعتبر دراسة كلا من الشبول والزيود(٢٠٠٩م) امتدادا للدراسة ابوحشيش

وابوحميد؛ وذلك للتعرف على درجة ممارسة الاستقلالية الداخلية، استطلع فيها رأي ٦٣٢عضوا من اعضاء هيئة التدريس بالجامعات الأردنية الرسمية والخاصة في أربعة مجالات هي: اتخاذ القرار، والتعبير عن الرأي، ومجال البحث العلمي، والتدريس،والبالغ عددها٢٠ جامعة، وأظهرت نتائج الدراسة، أن درجة ممارسة الاستقلالية الداخلية بالجامعات الأردنية الرسمية والخاصة كانت عالية في مجال التدريس في حين أنها متوسطة في مجال اتخاذ القرار، وحرية التعبير عن الرأي، والبحث العلمي؛فنجد ان اعضاء هيئة التدريس يمارسون حرية مناقشة قرارات القسم واللجان العلمية بدرجة عالية بينما يمارسون حرية مناقشة السياسات العامة للجامعة ووضع القوانين وتعليمات الجامعة المتعلقة بهم وإبداء رأيه في التعيينات الادارية و حرية التفكير الإبداعي بدرجة منخفضة.

٤. وأجرى Aghion and Others(٢٠١٠م) دراسة هدفت إلى التعرف على واقع الاستقلال الذاتي في الجامعات الأوربية والأمريكية، وأثر الحوكمة على أدائها، واختبار فرضية أن الجامعات تكون أكثر إنتاجية عندما تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية الداخلية والخارجية في بيئة تنافسية. ولتحقيق هذا الهدف استطلعت الدراسة قادة ١٩٦جامعة من الجامعات الأوربية والأمريكية المصنفة ضمن أفضل ٥٠٠جامعة عالميا. وتوصلت الدراسة إلى وجود تنوع واسع في ترتيباتالاستقلال الذاتي بين الجامعات الأوربية وبعضها البعض وبينها وبين الجامعات الأمريكية، فالاستقلال الإداري في إجراءات القبول واستقطاب الطلاب المتميزين يتم من خلال عملية انتقاء مبنية على تنسيق مركزي وليست الجامعات التي تقبل طلابها إذا تتراوح نسبة الاستقلال الإداري في آلية قبول الطلاب من درجة صفر في فلندا وفرنسا ونسبة ١٢%في المملكة المتحدة إلى مستويات عالية تتراوح مابين ٨٣% في اسبانيا، ونسبة ١٠٠% في ايرلندا، والاستقلال الإداري للجامعات الأوربية في استقطاب اعضاء هيئة التدريس محكوما بنظام ديوان الخدمة المدنية باستثناء سويسرا، وكذا تتباين رواتب أعضاء هيئة التدريس في بلجيكا وفلندا والسويد والمملكة المتحدة حتى في حالة تطابق الاقدمية والرتبة، وتتطابق في فرنسا وايطاليا واسبانيا وسويسرا. وتوصلت الدراسة إلى أن الجامعات في الولايات المتحدة تتمتع بدرجات عالية جدا من الاستقلالية الخارجية فهي تمتلك الصلاحيات الكاملة في إدارة ميزانيتها ومواردها المالية والاستثمار في مبانيها التي هي ملك لها، و تعيين واستقطاب ومكافأة وتحديد أجور أعضاء هيئة التدريس المتميزين فيها. وكشفت الدراسة عن وجود علاقة سببية قوية بين استقلالية الجامعة وزيادة إنتاجيتها، فنجد أن الاستقلالية الخارجية للجامعات تسهم في زيادة تنافسية الجامعات على استقطاب أفضل اعضاء هيئة التدريس والطلاب، وفي التنافسية على المنح على الموارد المالية واستقطاب الاستثمارات، وعلى استخدام التقنية

والتكنولوجيا و إنتاجها، كما تسهم الاستقلالية الداخلية في زيادة المنشورات العلمية وبراءات الاختراع.

٥. كما قام كلا من Enders and others (٢٠١٢م) بدراسة هدفت إلى التعرف على واقع الاستقلال الذاتي في الجامعات الألمانية وعلاقته بأدائها في ١٣جامعة ألمانية ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة وتوصلت الدراسة إلى أن الجامعات الألمانية تمتلك قدرا متوسطا من الاستقلال الخارجي فهي تقرر عدد الوظائف الاكاديمية دون قيود أو تدخل حكومي، وتستطيع أن تحدد الكيفية التي تدير بها المنح الحكومية ووضع تعريفة التعاقد والاقتراض من الشركات والمؤسسات والادخار وترحيل الموارد المخزونة والأموال التي لم تنفق لعام آخر ولكنها لا تملك الحق في تحديد المرتبات والعلاوات ومكافآت المتميزين، ولا تملك صلاحية تحديد عدد المقبولين ببرامجها وإنما تحددها الوزارة كما أنها مطالبة بإصدار تقارير تفعيل الميزانية وسبل الإنفاق.وتوصلت الدراسة أيضا إلى ان العلاقة بين الاستقلال الذاتي وأداء الجامعات علاقة سببية، وان هناك ارتباط قوي بين الاستقلالية الداخلية متمثلة في الحرية الاكاديمية وتميز الاداء البحثي والريادة العالمية.

٦. وقامت الشريف (٢٠١٥م) بدراسة هدفت إلى التعرف على درجة ممارسة القيادات الأكاديمية للاستقلال الذاتي، والتعرف على درجة إدراك القيادات الأكاديمية لأهمية الاستقلال الذاتي في الجامعات السعودية، ومحاولة التعرف على أهم الصعوبات التي تحول دون تحقيق الاستقلال الذاتي في الجامعات السعودية. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وذلك باستفتاء عينة مكونة من ٤٣٨قائدا في أربع جامعات سعودية هي جامعات ام القرى، جامعة الملك عبد العزيز، جامعة الملك سعود، جامعة الملك خالد. وأظهرت الدراسة أن درجة ممارسة القيادات الأكاديمية للاستقلال الذاتي في الجامعات السعوديةكانت بدرجة منخفضة، بينما كانت درجة إدراك أهمية الاستقلال الذاتي من وجه نظر القيادات الأكاديمية كانت بدرجة عالية. وكشفت الدراسة أن من أهم صعوبات التي تحول دون تبني القيادات الأكاديمية للاستقلال الذاتي عدم وجود لوائح تنظم الاستقلال الذاتي بابعاده، واعتماد الجامعات على الموارد الحكومية في التمويل.

## التعليق على الدراسات السابقة:

يتضح من الدراسات السابقة أنها تتفق مع الدراسة الحالية في الهدف؛ فهي تبحث في التعرف على واقع الاستقلال الذاتي في الجامعات كما في دراسة أبوحشيش (٢٠٠٧م)

ودراسة أبو حميد (٢٠٠٨) ودراسة الشبول والزيود(٢٠٠٩م)،ودراسة Aghion and Others(٢٠١٠م) ودراسة Enders and others (٢٠١٢م)، ويظهر الفرق في أن بعضها يختلف عن الدراسة الحالية في كون اهتمامها كان منصباً على معرفة درجة ممارسة القيادات الأكاديمية للاستقال الذاتي ودرجة ادراك القيادات الأكاديمية لأهمية تبني الاستقلال الذاتي والصعوبات التي تحول دون تبني الاستقلال الذاتي كما في دراسة الشريف (٢٠١٥م). والبعض الاخر بالإضافة إلى دراسة واقع حاولت التعرف على العلاقة بين الاستقلال الذاتي وانتاجية الجامعات كما دراستي Aghion and Others (٢٠١٠م) ودراسة Enders and others (٢٠١٢م)، في حين ركز البحث الحالي على التعرف على مفهوم الاستقلال الذاتي وجوانبه، والتعرف على أهم المواثيق والإعلانات الدولية التي تناولت الاستقلال الذاتي للجامعات،وضع مجموعة من التوصيات والمقترحات لتحقيق الاستقلال الذاتي للجامعات السعودية في ضوء المواثيق والإعلانات الدولية.

ويظهر الفرق في الحد المكاني؛ فنجد أن بعض الدراسات في الأردن دراسة الشبول والزيود(٢٠٠٩م)، وأخرى أجريت في فلسطين مثل دراسة ابوحشيش والبسام ( ٢٠٠٩م)،)، كما أجريت دراسة ودراسة Aghion and Others(2010م)،ودراسة Enders and others (2012م) في اوربا.

## المحور الثالث: ملخص نتائج البحث وتوصياته ومقترحاته بخصوص استقلال الجامعات السعودية:

عرض البحث لمفهوم الاستقلال الذاتي للجامعات، وجوانبه التي تناولتها الأدبيات، وتشمل الاستقلال الإداري، والاستقلال المالي، والاستقلال الأكاديمي (الحرية الأكاديمية)، ثم تناولت بالعرض والتحليل ميثاق الإعلان العالمي للحرية الأكاديمية، واستقلالية الجامعات، وتحملها لمسئولياتها الاجتماعية الصادر عن الرابطة الدولية للجامعات. في هذا المحور يستفيد البحث من الإطار النظري في وضع التوصيات والمقترحات التي قد تسهم في تحقيق الاستقلال الذاتي للجامعات السعودية خصوصا وأن المملكة العربية السعودية أحد أعضاء منظمة التجارة العالمية، وأنها الآن وضعت رؤية اقتصادية٢٠٣٠م لتنويع مصادر الدخل للدولة وهذه المتغيرات لا يمكن على أي حال أن تظل الجامعات بوضعها الحالي دون أن يكون لها دور قيادي وفاعل في قضايا المجتمع الذي وجدت فيه. ويمكن تحديد نتائج الدراسة والتوصيات والمقترحات في العناصر التالية:

## أولاً: ملخص النتائج:

ضعف الاستقلال الذاتي للجامعات السعودية في ضوء التشريعات المنظمة للجامعات السعودية، والذي من مظاهره:

- اشتراك ديوان الخدمة العامة في تعيين أعضاء هيئة التدريس وتحديد سلم رواتبهم وعلاواتهم.
- عدم قدرة الجامعة على التصرف في ميزانية الجامعة سواء الاستفادة من فائض الميزانية، أو المناقلة بين بنود الميزانية وفق ما تقضيه مصلحة العمل، كما لاتملك الصلاحية الكاملة للاستفادة المصادر الاخرى كالأوقاف، والاستشارات، وتاجير أملاك الجامعة.
- لاتملك صلاحية عقد شراكات مع المجتمع المحلي والإقليمي والدولي، الا وفق ما تمليه وزارة التعليم العالي.

## ثانيا: التوصيات

### توصيات تتعلق بالاستقلال الإداري:

- إعادة النظر في لوائح وأنظمة التعليم العالي لتمكين الاستقلال الإداري للجامعات السعودية.
- منح الجامعات السعودية الصلاحية التامة للتخطيط والإشراف والتوجيه عن طريق مجالس الجامعات التي تضم ممثلين لأعضاء المجتمع الأكاديمي(الإداريين _ أعضاء هيئة التدريس–والطلاب).
- إعطاء الجامعات صلاحية تعيين أعضاء هيئة التدريس وترقياتهم ومكافأتهم، ومحاسبتهم وفقا لأسس ومعايير مهنية واضحة.
- منح الجامعات صلاحية افتتاح الكليات والبرامج بما يتناسب مع بيئتها وحاجاتها.
- تبسيط الإجراءات الإدارية داخل الإدارة الجامعية وتطبيق مبدأ تفويض السلطة.

**توصيات بشأن الاستقلال المالي للجامعات السعودية، وتتمثل فيما يلي:**

- **تفعيل الصناديق الخاصة بالجامعات السعودية بحيث تعمل على توفير مصادر تمويل ذاتية للجامعة من خلال التبرعات والأوقاف والوصايا والكراسي العلمية، وبرامج التعليم الموازي، والجامعة المنتجة، تقديم الاستشارات، تشغيل واستثمار مرافق الجامعة، وإعطاءها الصلاحية الكاملة في اتخاذ القرارات المتعلقة بهذا الشأن دون تدخل من أي جهة.**
- **تشكيل هيئة منتخبة من أصحاب المصالح الداخليين(الإداريين-أعضاء هيئة التدريس-الطلاب) والخارجيين ( الممولين-القطاع العام-القطاع الخاص-أولياء الأمور_ وغيرهم من أفراد المجتمع المهتمين) للرقابة الأداء المالي والتأكد من أن أموال الجامعة تصرف لما وضعت له أساساً.**
- **السماح للجامعات بالاستفادة من فائض الاعتمادات التي تخصصها الدولة من ميزانيتها السنوية بما يخدم مصالح الجامعة وتحقيق أهدافها.**
- **السماح للجامعات باختيار وتحديد نوع الميزانية الذي يتلاءم مع أهدافها وخططها بدلا من ميزانية الأبواب ذات الرقابة المستندية.**

**توصيات بشأن الاستقلال الأكاديمي(الحرية الأكاديمية):**

- **يقصد بالاستقلال الأكاديمي حرية الجامعة في وضع برامجها ومناهجها، وتعيين أعضاء هيئة التدريس والعاملين، وحرية الأساتذة في البحث والدراسة والتعبير عن آرائهم دون قيود إلا القيود العلمية والأخلاقية.... وحرية الطالب في التعليم واختيار نوع الدراسة والمشاركة في اتخاذ القرارات التعليمية من خلال ممثليهم، وكل ذلك دون تدخل من الدولة، ونظر للتعدد الجوانب المتعلقة بالاستقلال الأكاديمي والتي نصت عليها الإعلانات والمواثيق الدولية، فقد تم وضع التوصيات المتعلقة بالاستقلال الأكاديمي(الحرية الأكاديمية) وفق الجهات المنوط بها تحقيق ذلك كما يلي:**

**أ- دور الدولة في تحقيق وحماية الاستقلال الأكاديمي بالجامعات السعودية، وتتمثل في:**

- التزام الدولة باحترام وضمان الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع الأكاديمي.
- إلغاء الوصاية السياسية على المجتمع الأكاديمي، والتزام السلطات باحترام استقلال المجتمع العلمي بمكوناته الثلاثة من أساتذة وطلبة وإداريين.
- توفير الموارد المالية اللازمة لتوسيع شبكة التعليم العالي والبحث العلمي.
- ضرورة التزام الدولة بوضع التشريعات العادلة والنزيهة للتصدي لأي مخالفة من قبل مسئولي الدولة تجاه حريات وحقوق المجتمع الأكاديمي.
- إعطاء الجامعات الصلاحية التامة في صنع القرارات المتعلقة بسير العمل الأكاديمي دون تدخل من قبل الدولة.
- تأكيد حق أعضاء المجتمع الأكاديمي بمكوناته الثلاثة في تكوين نقابات خاصة تدافع عن مصالحه أو تخدم عمله.
- تأكيد حق أعضاء الهيئة الأكاديمية العربية في الانسياب عبر الدول العربية، وفي التواصل مع المجتمع الأكاديمي على الصعيد العالمي.

**ب_دور الجامعات في تحقيق و حماية الاستقلال الأكاديمي بالجامعات السعودية، وتتمثل في:**

- التزام الجامعات بتلبية حاجات مجتمعاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والثقافية والأخلاقية.
- التزام الجامعات السعودية بالتضامن مع الهيئات الأكاديمية العربية ماديا ومعنويا، واستقطابهم وتقديم مميزات ومادية للحد من هجرة العقول العربية.
- التزام الجامعات بعقد شراكات علمية وبحثية على مستوى العالم العربي وعلى المستوى الدولي أيضا.
- منح أعضاء المجتمع الأكاديمي بأطيافه(أعضاء هيئة التدريس- الإداريين- الطلاب) حق المشاركة في صنع واتخاذ القرار عن طريق ممثلين منتخبين من قبلهم.
- زيادة مستوى الشفافية والإفصاح في تقارير أدائها وإتاحتها لجميع

أصحاب المصالح لإعطائهم الأمان لأموالهم.

- الالتزام بتلبية احتياجات المجتمع ومؤسساته بتوفير الأيدي العاملة التي تحتاجها وبما يتلاءم مع تطلعاتهم.
- إشراك أصحاب المصالح من المجتمع المحلي في تخطيط البرامج ومقررات الجامعة وبما يتناسب مع طموحاتها.
- ضرورة تطوير البيئة القانونية المنظمة للعمل الأكاديمي بحيث تلبي احتياجات الحكم الذاتي.

**جـ_دور أعضاء المجتمع الأكاديمي في تحقيق وحماية الاستقلال الأكاديمي بالجامعات السعودية، وتتمثل في:**

- ضرورة التزام أعضاء هيئة التدريس بتشكيل تنظيماتهم الخاصة لمراقبة تطبيق مضامين الحرية الأكاديمية، والإعلان عن انتهاكات الحقوق والحريات الواردة في الإعلانات والمواثيق الدولية.
- عدم استغلال الحريات الأكاديمية ونتائج الأبحاث العلمية لأغراض تتعارض مع غايات العملية التعليمية والعلمية، وعدم استخدامها بما يتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان والأهداف والقيم الإنسانية.
- التزام أعضاء هيئة التدريس بمبادئ معايير التدريس وتقديم أحدث ما تم التوصل إليه في التخصص.
- متابعة المعرفة وتطويرها عن طريق البحث والمناقشة والتدريس.
- احترام الطلبة ومعاملتهم حسب معايير الكفاءة العلمية والمهنية.
- المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون الأكاديمية.

**ثالثا: المقترحات**

- إجراء مزيد من الدراسات عن الاستقلال الذاتي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ورؤساء الجامعات.
- إجراء دراسة عن أبرز تحديات الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس

وكيفية التغلب عليها.

- إجراء دراسة عن متطلبات الاستقلال الأكاديمي للجامعات وآليات تحقيقها.
- إجراء دراسة مقارنة عن الاستقلال الأكاديمي في الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة.
- إجراء دراسة عن معوقات الاستقلال الأكاديمي للجامعات وكيفية مواجهتها.
- إجراء دراسة مقارنة عن الاستقلال الأكاديمي في بعض الجامعات السعودية والجامعات الأوربية.
- إجراء دراسة للعلاقة بين الاستقلال الذاتي والابتكار بالجامعات السعودية.

## مراجع البحث:

### المراجع العربية:

أبو حميد، ندى. (٢٠٠٧م). الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية: دراسة ميدانية(رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الملك سعود، الرياض: المملكة العربية السعودية.

برقعان، أحمد والقرشي، عبدالله (٢٠١٢م). حوكمة الجامعات ودورها في مواجهة التحديات، بحث مقدم للمؤتمر العلمي عولمة الإدارة في عصر المعرفة المقام في

السكران، محمد. (٢٠٠١). الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية. القاهرة: درا الثقافة للنشر والتوزيع.

سنبلو، إبراهيم. (٢٠١٠م). الاستقلال المالي للجامعات، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر، اتجاهات معاصرة في تطوير التعليم في الوطن العربي.

جامعة بني سويف: مصر.

الشريف، شريف. (٢٠١٢م). استقلال الجامعات المصرية على ضوء خبرات بعض الدول والمواثيق الدولية. المجلة التربوية. (٣٢)، ص ص٩٢-١٣٩.

الشريف، مها. (٢٠١٥م). الاستقلال الذاتي مدخل لتطوير الإدارة الجامعية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية في الجامعات السعودية(رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة أم القرى، مكة المكرمة: المملكة العربية السعودية.

الصايغ، عبد الرحمن. (٢٠٠٧م). التعليم العالي بدول الخليج العربي: " الواقع والتحديات والرؤى المستقبلية"، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العربي الأول الجامعات العربية والتحديات والآفاق المستقبلية المنعقد في الفترة ٩-١٣ديسمبر، الرباط: المملكة المغربية.

عباس، عايدة. (١٩٩٨م). تطوير الاستقلال المالي والإداري بجامعة صنعاء في ضوء خبرات الجامعات الأمريكية، مجلة مستقبل التربية، (١٣)٤. ص ص٨٥-١١٠.

عبد العال، حسن. (٢٠٠٧م). استقلال الجامعة في مصر أبعاده ومداه. ورقة عمل مقدمة إلى الندوة العالمية السادسة لقسم أصول التربية بعنوان: " استقلال الجامعات في مصر: رؤية تحليلية" والمنعقدة في ٥يونيو، جامعة طنطا: مصر.

العوهلي، محمد وعبدالقادر، عبد الله. (٢٠٠٨م). التعليم العالي والجامعات السعودية: التحديات وبرامج التطوير. وزارة التعليم العالي، وكالة الشؤون التعليمية: المملكة العربية السعودية.

العيسى، أحمد. (٢٠١١م). التعليم العالي في السعودية رحلة البحث عن هوية. لبنان: دار الساقية.

القرني، علي. (١٤٣٠هـ). الحرية الأكاديمية المنطلقات القانونية والضوابط، بحث مقدم لمؤتمر الاعتماد الأكاديمي لكليات التربية بالوطن العربي"رؤى وتجارب" المنعقد في الفترة ٢٣-٢٥جماد الأول، جامعة طيبة: المملكة العربية السعودية: المدينة المنورة.

قنوع، نزاروآخرون (٢٠٠٦) " هجرة الكفاءات العلمية (النقل المعاكس للتكنولوجيا)"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، ساسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد (٢٨)، ع: ١

كعكي، سهام. (٢٠١١م). تحديات تفعيل البحث العلمي بمؤسسات التعليم العالي. دون ناشر.

مرسي، محمد. (٢٠٠٢م). الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه. القاهرة: عالم الكتب.

مفوز، نجوى(٢٠١٥م). واقع تطبيق الحوكمة الرشيدة بالجامعات السعودية في جامعات منطقة مكة المكرمة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية: تصور مقترح(رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة أم القرى، مكة المكرمة: المملكة العربية السعودية.

المنيع، محمد. (٢٠٠٢م). متطلبات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي لتنمية الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية: منظور مستقبلي. دراسة مقدمة للندوة الدولية حول الرؤى المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى ١٤٤٠هـ، وزارة التخطيط: الرياض.

## المراجع الأجنبية:

Al-Sharqi, L. (2014). *The Evolving Governance Of An Expanding University: A case study of King Abdul-Aziz University's proposed governance assessment framework.* International Journal of Modern Business Issues of Global Market, vol. 2 Jan,pp 67-79. (online available) www.cri.ideainfinity/ last seen at 28-4-2015.

Ahmed,H. (2015*). Strategic Approach for Developing World-Class Universities in Egypt*. Journal of Education and Practice.vol.6 No.5, pp125-145. (online available) www.iiste.org/last seen at 14-4-2015.

BugainanL., Jon E., Romeo V. (2016). Rediscovering university Autonomy the glopal market paradox of stakeholder and educational values in higher education. USA, Palgraves macmillan.

International Association of Universities (IAU). (1998). Statement on Academic Freedom, University Autonomy and Social Responsibility. Paris, France: The Author.

Palfrey man,D. (2002). The English chartered university college: how "autonomous'. How independent and how private?. Oxford university: Oxford university. No.8.

Salmi, J. (2009). *The Challenge of Establishing World-Class Universities*. Washington, DC: World Bank.

Wooldridge, A. ، Palfreyman D. & Tapper T. (Eds.). (2005). *The brains business: A survey of higher Education Structuring Mass Higher Education: The Role of Elite Institutions* ،London & New York: Routledge.